بيان إخباري
يُحظر النشر حتى الساعة 07:15 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (05:15 بالتوقيت العالمي) 3 فبراير 2026

مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

النشاط التجاري يحقق زيادة للشهر الثالث على التوالي، لكن معدلات الطلب تتراجع

يناير 2026
زيادة الإنتاج للشهر الثالث على التوالي

انخفاض المبيعات يؤدي إلى تقليل تراكم الطلبات وانخفاض التوظيف

هبوط أسعار البيع للمرة الأولى منذ منتصف 2020

استمرت زيادة النشاط التجاري على مستوى القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط في بداية العام، لتمتد بذلك أطول سلسلة من التوسع شهدها القطاع منذ أواخر عام 2020. إلا أن هذا التوسع جاء وسط انخفاض في معدلات الطلب، حيث بذلت الشركات المزيد من الجهد لتصفية الطلبات المتراكمة. وأدّى ارتفاع فائض الطاقة الإنتاجية إلى خفض أعداد العاملين وتقليص المشتريات، في حين ساهم تباطؤ ضغوط التكاليف في تسجيل أول انخفاض في أسعار المبيعات منذ خمس سنوات ونصف.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لـ S&P Global- المعدَّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

كان مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي أقل بقليل من مستوى الـ 50.0 نقطة المحايد في شهر يناير، حيث انخفض من 50.2 نقطة في شهر ديسمبر إلى 49.8 نقطة، مما يشير إلى أن ظروف التشغيل قد تراجعت بشكل طفيف. وساهمت الانتعاش في النشاط التجاري ومخزون المشتريات في رفع مؤشر مدراء المشتريات، ولكن ذلك قوبل بانخفاض الطلبات والتوظيف، وتحسن طفيف في مواعيد التسليم للموردين.

ومع ذلك، ظل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي أعلى من متوسطه على المدى الطويل ومتسقًا مع وتيرة قوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط. علاوة على ذلك، ومع زيادة الإنتاج للشهر الثالث على التوالي، شهدت الشركات أطول فترة نمو في النشاط منذ النصف الثاني من عام 2020.

وفي الحالات التي أُفيد فيها بارتفاع الإنتاج، أرجعت بعض الشركات ذلك إلى زيادة الطلب من الخارج. ومع ذلك، أشارت شركات أخرى إلى أن حجم الطلبات لم يكن قوياً كما كان في شهر ديسمبر، حيث انخفضت المبيعات الإجمالية بشكل طفيف بعد شهرين من التوسع.

مع ارتفاع مستويات الإنتاج وانخفاض الأعمال الجديدة، تمكن عدد من الشركات من إنجاز الطلبات المعلقة في شهر يناير. وكان معدل انكماش الأعمال المتراكمة هو الأسرع منذ ما يقارب ثلاث سنوات، رغم أنه كان هامشيا. واستجابة لذلك، اختارت العديد من الشركات ترك بعض الوظائف شاغرة خلال شهر يناير، مما أدى إلى أكبر انخفاض في التوظيف منذ شهر أكتوبر 2023.

وبالمثل، اتخذت الشركات غير المنتجة للنفط موقفًا أكثر حذرًا في مشترياتها. فبعد أن شهدت كميات شراء مستلزمات الإنتاج نموًا لأول مرة منذ عشرة أشهر في شهر ديسمبر، انخفضت بشكل طفيف. ورغم ذلك، فإن وصول المشتريات السابقة وانخفاض مستويات الطلب أدى إلى زيادة حجم المخزون لأول مرة منذ شهر سبتمبر الماضي.

مؤشر PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global
المؤشر، معدل موسمياً، أكثر من 50 نقطة = تحسن على أساس شهري

الناتج المحلي الإجمالي
% سنويًا

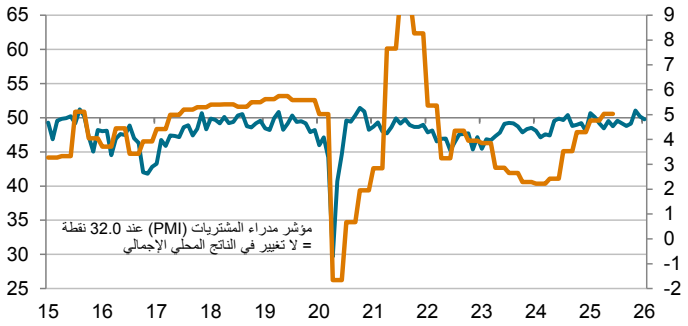

جُمعت البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 يناير 2026.
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات العالمي التابع لـ S&P Global، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر S&P Global Market Intelligence. ©S&P Global 2026.
ملاحظة: على الرغم من أن قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.0 نقطة تشير إلى عدم وجود تغيير في الإنتاج مقارنةً بالشهر السابق بين المشاركين في الدراسة، إلا أن المقارنات التاريخية تشير إلى أن القراءة البالغة 32.0 نقطة تتوافق مع عدم وجود تغيير في النمو السنوي للاقتصاد بشكل عام (كما هو مُقاس بالناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية). وبالتالي، فإن أي قراءة لمؤشر مدراء المشتريات أعلى من 32.0 نقطة تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بينما تشير القراءات الأقل من 32.0 نقطة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

تعليق

صرَّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"رغم أن مؤشر مدراء المشتريات المصري قد تراجع قليلاً في بداية عام 2026، فإنه ظل عند مستوى يشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير المنتج للنفط." ارتفع الإنتاج للشهر الثالث على التوالي، وإن كان بشكل طفيف، حيث أشارت العديد من الشركات إلى ارتفاع حجم المبيعات من الخارج، رغم أن تراجع الطلب في شركات أخرى أدى إلى انخفاض طفيف في إجمالي الطلبات.

"غير أن تراجع الأعمال المتراكمة في شهر يناير أطلق إشارة تحذير، إذ يشير ذلك إلى أن الشركات قد تمتلك هامشًا أقل للتوسع خلال الأشهر المقبلة إذا ما ظلت أحجام المبيعات مستقرة إلى حدٍّ كبير. وجدير بالذكر أن هذا الانخفاض في الأعمال المعلّقة قد شجع الشركات على خفض التوظيف بأسرع وتيرة منذ أكثر من عامين، وهو مؤشر آخر على أن الشركات تتوقع وجود طاقة إنتاجية فائضة في المستقبل.

"وعلى الجانب الإيجابي، ظلت ضغوط التكاليف ضعيفة بل وتراجعت في شهر يناير، إذ ارتفعت إجمالي تكاليف المدخلات بأبطأ وتيرة مشتركة خلال عشرة أشهر. وقد مكّن هذا الشركات من خفض أسعارها لأول مرة منذ خمس سنوات ونصف، الأمر الذي نأمل أن يغرس ثقة أكبر لدى العملاء لزيادة إنفاقهم."

PMI® by S&P Global

S&P Global 2026 ©

في الوقت نفسه، أشارت أحدث البيانات إلى أن الشركات غير المنتجة للنفط خفّضت أسعار مبيعاتها في شهر يناير، وهو ما يمثّل أول انخفاض منذ شهر يوليو 2020. وتراجعت حدّة الضغوط السعرية إذ أفادت الشركات أيضاً بتباطؤ وتيرة ارتفاع نفقاتها التشغيلية، حيث ارتفعت كلٌّ من أسعار المشتريات وتكاليف العمالة بوتيرة أقل مقارنةً بما سُجِّل قبل شهر. وفي حين أشار بعض أعضاء اللجنة إلى ارتفاع أسعار سلع مثل المعادن والوقود، إلا أن المعدل الإجمالي لتضخم أسعار مستلزمات الإنتاج كان أضعف بكثير من متوسط السلسلة.

وبالنظر إلى المستقبل، استمرت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط في تبني نظرة حذرة لمستويات النشاط خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. وكانت التوقعات إيجابية بشكل عام، ولكن بمعدل هامشي.

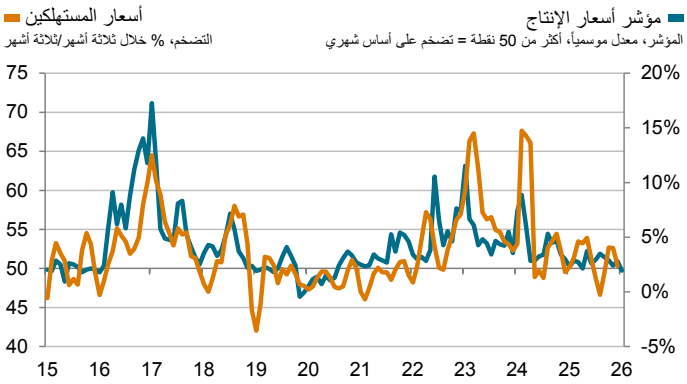

المصادر: مؤشر مدراء المشتريات من S&P Global، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ©S&P Global 2026.

معلومات الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: 002 1491 461 44+
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: 7186-101-971-91+
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندرد آند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ®PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 400 شركة من شركات القطاع الخاص. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التفصيلي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في ابريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة S&P Global

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات™ (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (™PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

استخدام مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لتقدير النمو

تُتاح بيانات مؤشر مدراء المشتريات (PMI) بسرعة أكبر من الأرقام الرسمية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبوتيرة أعلى، مما يوفر دليلاً استباقيًا دقيقًا على النمو الاقتصادي. تُظهر مقارنة متوسط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للاقتصاد المصري ككل لكل ربع سنة تقويمي مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية منذ عام 2014 وجود ارتباط بنسبة 42%، حيث يعمل مؤشر مدراء المشتريات كمؤشر متزامن للنمو الاقتصادي.

وباستخدام هذا الارتباط كأساس لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الضمنية المستنتجة من مؤشر مدراء المشتريات، يمكننا بناء نموذج انحدار خطي بسيط (OLS) حيث يتم تفسير المعدل السنوي لتغير الناتج المحلي الإجمالي بمتغير واحد: المؤشر الرئيسي لمؤشر مدراء المشتريات للاقتصاد المصري ككل. وبالتالي، يسمح لنا النموذج بتقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المعادلة التالية:

معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) = (قيمة مؤشر مدراء المشتريات × 0.269) – 8.62

وباستخدام هذه المعادلة، فإن قراءة رئيسية لمؤشر مدراء المشتريات تبلغ 32.0 تُقارن بمعدل نمو سنوي صفري للناتج المحلي الإجمالي. وكل نقطة في المؤشر أعلى (أو أدنى) تعادل تقريبًا 0.27 نقطة مئوية من نمو (أو تراجع) الناتج المحلي الإجمالي، بحيث: معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) = (قيمة مؤشر مدراء المشتريات × 0.269) – 8.62

عندما يكون مؤشر مديري المشتريات (PMI) = 40 يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 2.1%، وعند 50 يكون 4.8%، وعند 60 يكون 7.5%.

S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات مهمة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.